المعجمية العربية ومشكلة الفصاحة

د. فخر الدين قباوة(*)

ما زال الحديث في الأوساط اللغوية العربية يطالعنا، بين الحين والآخر، بأحكام تتناول تقويم اللفظ والتركيب والتعبير، لتضع لكل منها درجة بين مراتب الكلام، ومقامات الفصاحة والصحة والصواب. وفي الوقت نفسه تتعالى بعض الأصوات مستنكرة هذه الأحكام، وداعية إلى إغلاق باب التحكم في الواقع اللغوي، وإلى منح الجنسية العربية لذلك الواقع، دون تعصب أو تمييز.

وليس من اليسير الآن أن نحيط بدراسة هذه المشكلة دراسة وافية، لما تضمه من ميادين متفرقة، وزمن مديد، ورجالات لا تحصى، ومصنفات تتعدى ساحة الحصر والتحديد. فقد نشأت مشكلة الفصاحة، في تاريخ العرب، منذ تحسس العلماء أخطار العجمة واللحن، تهدد لغة الأجداد والآباء، فراحوا يتابعون تلك الأخطار بتحصين العربية وحمايتها، وحشد القوى لوضع معايير الفصاحة، وتمييز ما هو دخيل أو لحن أو أعجمي مما له الأصالة والنسب العريق.

وما زالت تلك المشكلة إلى يومنا هذا تمتد وتتشعب، في ربوع المساجد والمجالس والمنتديات والجامعات والمعاهد والمدارس والمجامع العلمية واشترك في تأسيسها، وتعميقها وتوسيعها وتنميتها وتخليدها، آلاف العلماء والباحثين والمحققين والدارسين، فأصدروا ما لا يحيط به إنسان من المصنفات والرسائل والمقالات، والحواشي والتعليقات والاستدراكات والتعقيبات والتنبيهات... فأنّى لصفحات معدودة أن تسبر غور هذا المحيط المترامي الأطراف، وترصد أمواجه وحركاته وسكناته؟

على أن هذا كله لا يعفي الباحث من المحاولة الهادفة الجادة التي تتلمس الجوانب المختلفة لتخرج منها بخيط دقيق ينتظمها ويؤلف بينها، ويفسر مظاهرها وخفاياها، ويقدم للعلم خدمة متواضعة تفتح السبل أمام الباحثين والدارسين والعلماء. ولذا أراني أتصفح حركة الدراسات اللغوية لأتبين ذلك الخيط الموحِّد المفسِّر، وأضعه بين أيدي زملائي الكرام للبحث والمناقشة والاختبار، واثقاً أنهم

(*) كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية ـ جامعة حلب.

يفتحون قلوبهم لمثل هذه المحاولات، ويشتركون في تنميتها لتحقيق أهدافها، ويزودونها بالخبرة والتجربة والمعرفة مما يحملونه.

نزعة إلى التحقيق

لقد نشأت الدراسة اللغوية في مدينتي البصرة والكوفة، ثم تشعبت في بغداد امتداداً لما تقدم. بل إن بذور هذه الحركة ببغداد نثرها رجالات وفدوا من تينك المدينتين، كالمفضل الضبي، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبي عبيدة... فكانت ثمارها كثيرة الشبه بما شاع فيهما من قبل. ومن أشبه أباه فما ظلم.

بيد أن حاضرة الخلافة العباسية لم تعدم لوناً لغوياً تميزت به، وغذته بلبانها؛ فشب في ربوعها ثم امتدت شعابه في بقاع العالم الإسلامي آية شكر للكوفة والبصرة وسائر المدن التي أمدت بغداد بالطلبة والمعلمين والباحثين والعلماء. ذلك اللون هو الميل إلى تنقية التراث اللغوي بواسطة التدقيق والتوثيق والتصويب، أو ما نسميه اختصاراً بالتحقيق. إنه نزعة إلى الاختبار والتحليل والتركيب تتناول المصادر اللغوية القديمة وقيمتها العلمية والأدلة المعتمدة والمقدمات والنتائج، وتتعقب الاتجاهات والأقوال والمذاهب، لتقوِّم اعوجاجها وتوجهها نحو الصواب بالاعتماد على الدليل والبرهان.

فقد أنشأ البصريون علوم العربية، وأسسوا مبادئها وأصولها، وتابعهم الكوفيون في التأسيس والتنمية والتعميق، فكانت جهود كثيرة متفاوتة في النضج والمنازع، ولّدت اختلاف السبل وتعدد الأصول وتباين الوسائل والنتائج، مع وحدة في الغاية والهدف. ثم جاء الدارسون والمدرسون في بغداد، منذ أوائل القرن الثالث، يتسلمون أزمّة السبل والوسائل، ويولّدون لوناً متميزاً يجمع ثمرات الجهود المختلفة والبذل الصادق في البحث والدراسة والتقويم. ولذا كانت النزعة إلى التحقيق، كما أسميناها، أبرز ما يميز النشاط اللغوي في حاضرة الخلافة العباسية، حتى أصبحت من خصائص البحث اللغوي البغدادي في تاريخ العرب.

وما نعنيه بالتحقيق هو طلبُ الحق والصواب، واستخدامُ الوسائل العلمية للوصولِ إليهما، وإثباتِ الصحيح والفصيح والقويم، ولدفع الضعف والإحالة والفساد. فإن تداعى كل ما جاء في المسألة من أقوال كان للاجتهاد سبيل ونصيب. وهذا معنى واسع للتحقيق يندرج تحته ما عرف من المعاني الاصطلاحية كإثبات المسألة بالدليل، وتوثيق النص وإخراجه كما أراده صاحبه. وقد رافق هذا المعنى الواسع الدلالة خطوات البحث اللغوي في بغداد، وصبغها بألوانه حتى أيامنا هذه.

دوافع التحقيق

كان لهذه النزعة البغدادية، فيما نرى، دوافع خارجية وداخلية نعدد منها ما يلي:

1 ـ نفاد الموارد: خرج علماء البصرة والكوفة إلى البادية العربية الخالصة يجمعون اللغة من أفواه الاعراب. وقد استطاعوا، في غضون القرنين الأول والثاني، أن يستوعبوا أكبر قدر ممكن، ويدونوه لأنفسهم وللأجيال المقبلة. ولما شبت الدراسة في بغداد كان جمهور اللغة محفوظاً في صدور الرواة وبين طيات الكتب، وجاهزاً للتحليل والدراسة والتقعيد. وهذا يعني أن المواد الموضوعية للعربية الفصحى أو الفصيحة أو الصحيحة قد استُنفدت، مع بعض العناصر الأخرى، وليس للأجيال الآتية مورد جديد منها، يقيمون عليه رواية أو تدويناً أو نتائج مبتكرة. فلابد، والحالة هذه، من الرجوع إلى المواد المستوفاة من قبل بالبحث والدراسة والتقويم لاختيار مستويات

الفصاحة والصحة والضعف والهجنة، وتمييز كل منها، وإعطائه القيمة المناسبة.

2 ـ تأسيس العلوم: كان رواد الدراسة اللغوية في المدينتين قد تخطوا، في خواتيم القرن الثاني، بعلومهم مراحل الإنشاء والتأسيس، فوضعوا أصول الإعراب والصرف واللغة... وأتبعوها بالمسائل الفرعية الواقعية والمحتملة. وبذلك لم يبق للدارسين ببغداد مجال للتأسيس والتأصيل، وتحتم عليهم أن يتناولوا تلك الأصول والفروع بالنظر والاختبار، لا بالتنمية والابتكار، لتمييز الحق والصواب من الباطل والخطل.

3 ـ وفرة المذاهب: تولد عن النشاط اللغوي في المدينتين، وما رافقه من إخلاص ومنافسة واختلاف بعضها في فهم الأصول واتخاذ الوسائل، آراء وأقوال للعلماء غزيرة متكاثرة انتهت إلى التوضع في مذاهب بعضها جماهير ينتظم زمرة من العلماء، وبعضها فردي يتوزع بين الباحثين منفردين. وقد تراكم فوق هذه المذاهب استطالات وافرة وضعت بين أيدي البغداديين تراثاً ضخماً من أصول المذاهب وفروعها وأحكامها، مما كاد يسد مسالك القول والاجتهاد. فكان عليهم أن يضعوا هذا التراث في مختبر البحث والدراسة لتقويمه بالأدلة العلمية الموضوعية، وتبني ما هو أقرب إلى الصحة والسداد، والإعراض عما هو بادي الضعف والفساد.

4 ـ الروح العلمية: شهدت بغداد، بُعيد استقرار الخلافة العباسية، نهضة علمية زاهرة مهّد لها الرشيد ورسّخ جذورها المأمون وخلفاؤه. وقد برز في هذه النهضة اهتمام بالغ بالعلوم العملية، كالفيزياء والكيمياء والطب والصيدلة والهندسة والحيل والفلك والرياضيات، فكان أن ساد الحس التجريبي في ميادين الفكر الإسلامي، وأصبح له سلطة تتشعب في سائر العلوم، وتتحكم في أصولها ومناهجها وغاياتها.

ثم إن العلوم الإسلامية كانت قد تفرعت آنذاك، وجدّت لها مظاهر من البحث والحجاج والتحقيق في ميادين علوم القرآن والحديث، والأصول والفقه، والمذاهب الدينية والسياسية والفلسفية والاجتماعية. ومعنى هذا أن تتذرع الدراسات النظرية بوسائل تناسب المناخ الفكري الذي تتنفس فيه. فكان لابد من اللجوء، في الميدان اللغوي، إلى الاختبار: اختبار المادة اللغوية، ومذاهب العلماء في فهمها ودراستها، والمصنفات التي ضمّتها أو عالجتها من زواياها المختلفة، والآراء التي توزّعتها تلك الميادين. ولذا ظهرت للروح العلمية التجريبية آثار في مسيرة دراسة اللغة ببغداد، فأصبح لدى الباحثين نزوع إلى تقويم ما خلّده الأسلاف والمعاصرون في المدينتين، وشرعوا يختبرون ذلك التراث بالوسائل العلمية المناسبة. وقد كان لكل مسألة أصول، ولكل قضية حجج، ولكل حكم أدلة ولكل نص قيمة وإسناد.

مظاهر التحقيق:

كان لتلك العوامل الأربعة مجتمعة أن وجد الدرس اللغوي نفسه ببغداد مدفوعاً في خط لا مفر منه، يحدوه الإيمان بالحق والصواب، وتغمره ضروب من وسائل الاختبار والتفحّص والتقويم، للوصول إلى ما يواكب روح العصر وطبيعة الموضوع وأشواق النتاج العلمي السديد. فلا غرو أن تسيطر النزعة إلى التحقيق على ميادين بحث اللغة، وتستبد بنفوس الباحثين، وتصبح سمة بارزة في كثير من نتاج العلوم اللغوية في عنفوان شبابها البغدادي، ومن ثم تنتشر تلك السمة لتسري في نفوس من زار بغداد دارساً أو مدّرساً أو مصنّفاً. وها نحن أولا نستعرض نماذج من تلك النزعة في بعض جوانب الدراسة اللغوية لعهد بني العباس:

1 ـ التقويم للمادة الغوية: كان الدارسون

الأوائل في بغداد يرون ما جمعه شيوخهم البصريون والكوفيون من لغة العرب مصدراً للبحث والمعرفة. وقلما عرضوا لهذه المرويات بالنظر والاختبار. ولكنهم لما شبّوا عن الطوق، وبرزت معالم شخصيتهم العلمية، رجعوا إلى تلك المادة بالمقاييس النقدية يختارون الفصيح والصحيح، ويجعلونها مناط التصنيف للمعاجم والكتب اللغوية الجامعة.

فالكتب المتقدمة من هذه التصانيف دخلها، كما يقول الأزهري، كثير من الكلمات المصحّفة أو المستخدمة في غير معانيها أو المشوهة[1]. وبعض المعجميين، كابن دريد[2] عُرفوا بافتعال اللغة، وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، وإقحام ما ليس من كلام العرب. وما كان جمهور الناس يستطيع تمييز الصحيح من المدخول، فوجب على علماء اللغة تصنيف كتب تضم من المفردات والتعبير كل سليم معافى. ولهذا راجع أبو علي القالي (ت 356) كتاب «العين» مع بعض معاصريه، على نسخ مسندة موثقة، وألحق بمواده بعض الزيادات المصحّحة[3]، فكان ما سماه بـ «البارع». وهو أصح كتاب وضع في اللغة على مخارج الحروف آنذاك[4]. وقد حاول أن يحيطه بضروب الوقاية من التحريف والتصحيف، فضبط ألفاظه المُشْكِلة، بالعبارة نصاً على تشكيلها، أو بذكر وزنها من الفعل[5].

وفي تلك الحقبة كان الأزهري (ت 370) يتشكّى من آفات الكتب المصحّفة، ويرثي لطلاب العلم ألّا يجدوا الكتاب اللغوي القويم، أو الوسيلة الكاشفة للصحيح والسقيم، ويرى من واجب النصيحة عليه في الدين والدنيا أن ينضح عن لغة العرب، ويهذبها غاية التهذيب، فينفي ما أدخل فيها من الألفاظ المصحفة، ويثبت ما هو صحيح[6]، فكان أن جمع كتابه الضخم «تهذيب اللغة».

ثم جاء الجوهري (ت 393)، فكان أكثر دقة واختباراً، لأنه أسقط كثيراً من المفردات[7]، واقتصر في معجمه على الصحيح الموثق وحده، وسمى كتابه «الصحاح». وقد عاصره ابن فارس (ت 395)، وكان له مثل صنيعه أيضاً، حين صنف معجمه «المجمل». والتزم أن يذكر الصحيح بسماع أو من كتاب موثوق النسب مشهور[8].

وإذا كان هؤلاء قد أمسكوا بزمام العربية أن يفسدها ما دخل الكتب اللغوية الجامعة من ضعف وتعجل واستيفاء غير ممحص، فإن اللحن الذي فشا في صفوف العامة من قبل، وتسرب إلى ألسن الخاصة وكتب العلماء والأدباء من بعد، فتح أمام المحققين ثغرة لا تسدها تلك المحاولات. ولذلك وجب عليهم أن يضعوا مصنفات تعالج هذا المرض الجديد، وتحيط اللغة بسياج من الوقاية والصيانة. وقد تصدى لهذا العمل الكريم كبار العلماء، فصنف[9] كل من الكسائي وأبي عبيدة والأصمعي والمازني والسجستاني وأبي عبيد كتاباً تحت عنوان «ما تلحن فيه العامة»، يبين صور التغير اللغوي المتسرب، والصور السليمة الفصيحة. وقام ابن السكيت (ت 244) بإصدار كتابه «إصلاح المنطق»، بغية حفظ لغة العرب[10] من اللحن والخطأ والتصحيف، في أبواب قيدها بضوابط من الوزن الصرفي، وظواهر العلة، والهمز والتضعيف، والتذكير والتأنيث، والتغليب والجحد. . .

ثم جاء ابن قتيبة (ت 276) بكتابه «أدب الكاتب»، وقد صرح بالغاية التي يرمي إليها به. فهو قد لمس تهافت الكتّاب في العجز والقصور، واستسلامهم للجهل وضعف اللغة والتفكير[11]، فتجرّد لتثقيفهم وانتشالهم من غياهب التضعضع، وجعل في كتابه مجالاً[12] لمعرفة ما يضعه الناس في غير موضعه، ولإقامة الهجاء، وللكلمتين يضع الناس إحداهما موضع الأخرى، وللأفعال المهمورة تدع

العوام همزها. ولما تصحّفه العوام، ولما جاء مفتوحاً والعامة تكسره، ولما تتكلم به العامة من الأعجمي، ولأبنية الأفعال والأسماء.

وقد وقف أبو العباس ثعلب (ت 291) في كتابه «الفصيح»، يعالج لحن العامة والخاصة، ويختار فصيح الكلام مما يجري في أحاديث الناس وكتبهم، فكان منه ما فيه لغة والناس على خلافها، وما فيه لغتان أو أكثر والفصحى واحدة... ولذلك كنت تسمعه[13] يميز اللحن بقوله: «ولا تقول كذا». ومثل هذا كثير سمعناه قبله من ابن السكيت، وبعض المؤلفين. وقد تكاثرت مصنفات التصويب والتفصيح والتسديد والتقويم، حتى دخل فيها من لم يكن من اللغويين المشهورين.

فقد جرّد بعض العلماء كتباً لما يلحن فيه خواص الناس، فكان «لحن الخاصة» لأبي هلال العسكري (ت 395)، و«درة الغواص» للحريري (ت 516). وفي هذا الكتاب الأخير تلحظ، بالإضافة إلى دفع اللحن وتوثيق الفصيح، نثاراً من قواعد التعبير وضوابط الأداء السليم[14]، كنا لمسنا ما يشبهه لدى ابن السكيت أيضاً من قبل.

ثم لا ننسى ما ولّده التصحيف والتحريف من جهود المحققين والقاصدين إلى الصواب. فقد رأينا في «إصلاح المنطق» و«أدب الكاتب» جانباً من ذلك غير يسير، يصطنع المقاييس والموازين الصرفية لضبط الصور السليمة الأصيلة، وحفظ الشعر والنثر من الانحراف. وكأن هذه المعالم لم تستطع قطع دابر فتنة التشويه والمسخ، فهب بعض العلماء يخصها بكتب تبين أخطارها، وتضم استطالاتها وشعابها التي عرفها التاريخ في قراءة القرآن الكريم، ورواية الحديث الشريف، وأداء الشعر واللغة، وتحض على ضرورة المشافهة وأخذ الرواية بالتلقي والسماع من العلماء. ومن هذه الكتب «ما صحف فيه الكوفيون» لمحمد بن يحيى الصولي (ت 335)، و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» للعسكري الحسن بن عبد الله (ت 392). وفي هذا الكتاب الأخير نجد أوهام علماء البصرة والكوفة، وما غلط فيه النحويون من الشعر، وما يُشكِل من أيام العرب وأسماء المواضع والفرسان والخيل والقبائل. وكان حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت 360) قد مهد للعسكري حين صنف «التنبيه على حدوث التصحيف» ليسرد فيه أوهام العلماء في رواية أشعار القدماء.

وقريب من هذا السبيل ما تراه في تاريخ العربية من حديث عن المولد والدخيل. أما الأول فهو ما أحدثه المولَّدون الذين لا يُحتج بكلامهم. وأما الثاني فهو ما نُقل إلى العربية من اللغات الأعجمية. وقد أكبّ البحث البغدادي على هذين المظهرين اللغويين، فألقى أحكاماً غفيرة في المعاجم والكتب اللغوية المختلفة، تميّزهما من الصحيح، وتبين ما كان منهما موافقاً لأساليب العربية، أو خارجاً عليها لا يعتد به.

وكأن هذه الصُوى المتعددة التي وضعها رجال التحقيق والتوثيق لم تكن وافية بالغرض المعني، لما انتشر في كتب اللغة والأدب من صور اللحن والتصحيف والتهجين اللغوي، فكان لا مفرّ من تصنيف كتب تجمع شتات تلك الظواهر وتردها إلى الصواب. ولذا أصبحنا نستقبل مؤلفات الاستدراك والتعقّب والتصويب اللغوي. فالمفضّل بن سلمة (ت 308) يصنف كتاب «الرد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال»، فيتناول ابن دريد (ت 321) هذه المسائل التي أثارها المفضّل ابن سلمة، ويجعل نفسه حكماً بين الجانبين، فيملي ما جُمع بعده في كتاب وسُمي[15] «التوسط». أما ابن درستويه (ت 346) فإنه يتعقب المفضّل هذا، ويرد عليه ما زعمه من إصلاح وتصويب. ثم ينهض

الخطيب الإسكافي (ت 420) لمتابعة أوهام الخليل، ويؤلف كتابه «غلط العين»[16].

ومن القرن الرابع أيضاً أحمد بن البشتي (ت 348)، وأبو الأزهر البخاري، اللذان تعقّبا كتاب «العين»، فجمع الأول ما رآه مكمّلاً له وأسماه «التكملة»، واستوعب الثاني تحصيل ما أغفله الخليل وسماه «الحصائل»[17]. ولكنهما لم يعتمدا الرواية عن العلماء، ورجعا إلى الكتب والصحف دون تحقيق، فكان للأزهري أن تعقّبهما وكشف ما وقع للبشتي من تصحيف وأوهام، وللبخاري من جهل وتحريف[18].

أما أبو عمر الزاهد (ت 345)، وصعوداء محمد بن هبيرة، فيتعقّب كل منهما كتاب «الغريب المصنّف»[19]. وأما ابن قتيبة فيتعقّب لأبي عبيد أيضاً كتاب «غريب الحديث». وأما محمد بن ناصر السلامي (ت 550) فإنه يتابع أوهام أبي عبيد الهروي في «الغريبين»، فيصنّف كتاب «التنبيه على خطأ الغريبين».

بل إن من العلماء من تصدى لأوهام المؤلفين، يتسقّطها في كل مجال، كالذي نراه لدى علي بن حمزة البصري (ت 375) حين صنف «التنبيهات على أغاليط الرواة» فتعقّب أوهام الرواية والتصحيف والتفسير في نوادر أبي زياد الكلابي، ونوادر أبي عمرو الشيباني، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، والغريب المصنّف لأبي عبيد، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والكامل للمبرد، الفصيح لثعلب، وجمهرة ابن دريد، والمقصور والممدود لابن وَلّاد، والحيوان للجاحظ، وخلق الإنسان لأبي ثابت، والنبات لأبي حنيفة. وقد جمع أكثر هذه التعقبات في كتابه التنبيهات، ونثر الباقي في مواطن أخرى[20].

وحسبنا ههنا تذكّر ما دار حول «إصلاح المنطق» من كتب[21]، فيها التعقّب والتصويب مع الشرح أو التهذيب، ألفها أبو منصور الأزهري، ومحمد بن آدم الهروي، وابن سيده، وأبو العباس المريسي، وابن السيرافي، وأبو علي النيسابوري . . .

والخطيب التبريزي (ت 502) علّق تقييدات على صحاح الجوهري[22]، وهذّب إصلاح المنطق أيضاً، وكتاب الألفاظ لابن السكيت، وكتابي غريب الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد. وكان من مقتضيات التهذيب نقد المؤلفين، وتصويب أوهامهم في الرواية والتفسير ونسب النصوص[23]. وقد تعقّب ابن الخشاب (ت 567) تهذيب الإصلاح للخطيب التبريزي، وردّ عليه كثيراً من توجيهاته وأوهامه[24].

2 ـ التصويب في علم العربية: يضمّ علم العربية شطرين هما الإعراب والصرف، ويغلب عليه الآن اسم النحو. وقد ساهمت الدراسة البغدادية فيه بروح التمحيص والاختيار والتصويب أيضاً، وكانت مساهمتها هذه مشهورة جداً بين القدماء والمعاصرين، تغنينا عن البسط والتفصيل. فحسبنا بعض الإشارات والنماذج.

وأول ما يلاحظ من هذا الاتجاه هو بعض لمحات من مواقف سيبويه. فقد روى قراءة للكوفيين، وهو شيخ أهل البصرة، ووصفها بالجودة[25]، كما رد بعض أقوال استاذه الخليل[26]، ثم نقف عند الفراء، فإذا هو يرجح رأي البصريين في بعض المسائل النحوية، ويسفه مذهب شيخه الكسائي[27]. وقد اتضحت ثمرة هذه البوادر في رجال القرن الثالث، فإذا بالمازني يوسع حلبة التحقيق والاختيار، إذ يدفع أقوال سيبويه في عدة مسائل، ويوافقُ الكوفيين في مسائل أخرى[28]. ثم تراه يخطو خطوة فسيحة نحو الاجتهاد، حين يلقي مقولته المشهورة[29]: «إذا قال العالم قولاً متقدّماً فللمتعلم الاقتداء به والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه إن وجد لذلك قياساً». وهكذا يفتح الباب واسعاً أمام الباحثين ليخرجوا على ما رسمه المتقدّمون، إن وجدوا طريقاً للاجتهاد،

وسبيلاً للتقويم والسداد. ولهذا قام المبرد يتصدى للرد على سيبويه، والانتصار للأخفش أو الكسائي، والاجتهاد في بعض المسائل[30]. بل إنه عندما اعتذر عن صنيعه هذا، وعاد إلى تصويب مذهب سيبويه، لم يخرج على منهج التوثيق والتحقيق. ولم ينس في مصنفاته الأخرى وجهته هذه، فكان يرجح قولاً على آخر، كما فعل في اختياره قولاً للكسائي على قول ليونس بن حبيب[31].

غير أن هذه المعالم المتناثرة لم تأخذ شكل الاتجاه الواضح المديد إلّا بجهود من عاش في أواخر القرن الثالث، وعقود القرن الرابع، كابن كيسان والأخفش الأصغر والزجاج وابن السرّاج والزجّاجي والسيرافي وابن خالويه والفارسي والرمّاني. . . الذين لم يلتزموا مذهباً معيناً، مع أن أكثرهم كان من البصريين.

وقد انصبّت حصيلة هذا كله في نتاج من خلف، فجاء ابن جني يعلن الانتصار لمذهب التحقيق والاستدلال الموضوعي. فهو حين عرض لجوازِ فتح عين مثل: بحر وصخر وجهرة، عند الكوفيين، ومنعِه لدى البصريين وهو منهم، قال عن علماء الكوفة:[32]: «وما أرى القول من بعدُ إلا معهم، والحق إلا في أيديهم. وذلك أنني سمعت عامة عُقيلٍ تقول ذاك ولا تقف فيه». ثم زاد هذا الأمر وضوحاً ودقة، فقال[33]: «ولا قرابة بيني وبين البصريين، ولكنها بيني وبين الحق. والحمد لله».

ثم كانت موجات متدافعة في هذا السبيل، مثّلها الخطيب التبريزي وابن الشجري وأبو البركات الأنباري وابن يعيش. . . فأصبحنا نرى للتحقيق والتوثيق ألواناً مختلفة في التأصيل والتحليل والتطبيق. هذا التبريزي يوجّه في شروحه الأدبية واللغوية كثيراً من المسائل توجيهاً نحوياً، يختاره من إحدى المدينتين[34]؛ وهذا الأنباري يؤلف كتاب «الإنصاف»، فيعرض لمسائل الخلاف بين النحاة من البصرة والكوفة، ويرجّح في كل منها أحد المذاهب أو الآراء. وهذا ابن يعيش يبسط أقوالاً وآراء مختلفة للقدماء، ومن خلف بعدهم، ويحتج لبعضها مختاراً أو مؤيّداً[35]. بل إنك لترى ملامح هذه النزعة بادية بإلحاح، في مسيرة الدرس النحوي حتى أيامنا الحاضرة.

استدراك وتعقيب:

لعلنا استطعنا، في تلك الصفحات المحدودة، أن نكشف الحجاب عن جانب إيجابي لامع من مسيرة الفصاحة وتشعبها في الميادين اللغوية. وجدير بنا، بعد هذا، أن نضع الملاحظات التالية:

1 ـ لم تكن مشكلة التحقيق اللغوي، فيما ذكرنا، مقصورة على البغداديين مذهباً أو مولداً. بل شارك فيها، تبعاً لمنهج خطيبنا البغدادي في التصنيف، جميع من كان له نشاط علمي في بغداد، دارساً أو مدّرساً أو زائراً للاطلاع والثقافة. ذلك أن كلاً من هؤلاء قضى بعض حياته العلمية في حاضرة الخلافة العباسية، واستنشق نسمات الروح الباحثة المحقّقة، وتلقّى تطبيقات عملية في المساجد والمجالس والمنتديات، وأطلع على المؤلفات اللغوية التي توثق السديد وتفند القاصر وتتقبّل المحتمل، فإذا به يتأثر هذا الأسلوب المتحرر من رق العبودية للقديم، والمنقادَ لأصول البحث الموضوعي السديد، وينقل أصداءه إلى مجالس البقاع الأخرى ومصنفاته ودراسته وتوجيهاته. ولذا جاز لنا أن نذكره في أنصار الاتجاه البغدادي. فنحن نزعم أن نتاج هؤلاء في التحقيق هو ظلال من الحياة الناشطة في بغداد، امتدت في عقولهم وقلوبهم، وصبغت آثارهم بضروب من النزوع إلى الحق والصواب. وكلنا يعرف ما للزيارات العلمية، والمطالعات للمصنفات، من أثر ظاهر في تكوين الشخصيات والاتجاهات والأساليب.

وإذا استثنينا ههنا من كان بغدادي المذهب، فيمن ذكرنا من العلماء قبل، بقي لدينا من كان فيهم قد زار بغداد وقضى فيها بعض حياته العلمية، كسيبويه والكسائي والفراء والمازني والمبرد وابن كيسان وثعلب وابن السكيت والأخفش الأصغر وابن خالويه والزجاج وابن السراج والزجاجي والبشتي والفارسي والجوهري وابن فارس والأزهري وابن جني والتبريزي وابن الشجري وابن يعيش... فهؤلاء وأمثالهم كانوا في اتجاه التحقيق تلاميذ لبغداد، ومتأثرين مذهب أصحابها في البحث والتصويب، وان كان لهم مظاهر أخرى هي من نتاج آثار وثقافات مختلفة.

2 ـ ليس هذا يعني أن الدرس اللغوي، في بغداد، كان كله يسير في ميدان التحقيق والتوثيق للفصاحة والسداد. فقد أشرنا من قبل إلى انتقال أصداء الدراسات البصرية والكوفية، وانتشارها بين صفوف البغداديين، ليتعقّب بعضهم لهذه، وآخرون لتلك. أضف إلى هذا أن اتجاه التحقيق لم يكن في خط موحّد، أو مستوى واحد، لدى جميع الدارسين في بغداد، أو المتأثرين خطى مسيرة بغداد. فالعلوم الإنسانية، كما نعلم، هي أقرب إلى المحافظة والتقليد، وأقل تحسساً للعوامل الخارجية، وهي تجمع في طياتها آثار الماضي والحاضر آماداً طويلة، ولا تلفظ الأقدم إلّا حين يصبح قديماً ما كان جديداً، وتعيش دائماً بين عصرين أو أكثر. ولذا كنا نرى في بغداد نفسها من يجمع إلى التحقيق نزعة بصرية أو كوفية، ومن يعيش في أحضان شطر واحد، ومن يخلط الشطرين دون تمييز أو وضوح. بل إنك لترى في بعض الأحيان ألواناً من أساليب التحقيق تختلف بحسب فهم أصول البحث ومقاييسه ووسائله وغاياته.

3 ـ لسنا نزعم أيضاً أن النزوع إلى التحقيق نشأ في بغداد. ولسوف ترى أن نسبة هذا النزوع إلى بغداد نسبة مجازية قوامها التغليب. فقد كان في البصرة والكوفة جانب من هذا المنزع ظاهر، قبل تأسيس تلك الحاضرة. هذا عيسى بن عمر يأخذ على أبي عمرو بن العلاء أنه يجيز «ليس الطيبُ إلا المسكُ»، فيستعين أبو عمرو بالسماع العملي من بني تميم، ليستدل على صحة مذهبه[36]. وهذا الخليل بن أحمد يصنف كتاب[37] «فائت العين»، ليستدرك بعض ما غفل عنه من قبل. وهذان مؤرج السدوسي ونصر بن علي يستدركان عليه شيئاً من الفوائت، مع أنه شيخ لهما[38]. وهذا أبو تراب يؤلف كتاب «الاستدراك على الخليل»، ليخطئه في أماكن، ويزيد ما أنقصه وينقص ما زاده في غير بابه، ويهذّب المضطرب تهذيباً أقرب إلى الصواب[39]. وقد ذكرنا فيما مضى صنيع المفضل بن سلمة الكوفي في ردّه على الخليل، وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال.

وهؤلاء، كما ترى، رجال من البصرة أو الكوفة لهم في التحقيق نصيب مذكور، وعلى أيدي القدماء منهم نشأ ذلك الاتجاه وترعرع، ثم قوي عوده في مجالس بغداد ونواديها، وأصبح له أبعاد واضحة وحجم مشهود. ولذلك أجزنا لأنفسنا نسبته إلى بغداد. وإنك لو رجعت إلى تراجم هؤلاء لرأيت أكثرهم قد كان له في بغداد مقام ملحوظ. ومثل هذا كفيل بتفسير ما ذهبنا إليه.

فالنزعة هذه، وإن كانت إنسانية عامة تبسط أصداءها في كل زمان ومكان من حياة الإسلام، استطاعت أن تنمو بنشاط وتشب في الحياة العلمية ببغداد، وتنشر فروعها في المجالات اللغوية وفي قلوب الواردين والصادرين. وبذلك توسع الدارسون في فهمها وتطبيقها، حتى أصبح لدينا في النحو العربي مثلاً مذهب هو مذهب المحققين، ينضج في حاضرة الخلافة العباسية، ويبسط ظلاله في جميع بقاع الإسلام، كالشام ومصر وفارس والمغرب والأندلس.

فإذا نحن أمام مصنّفات غفيرة في هذه السبيل بين الأقطار المختلفة، مثل «لحن العوام» للزبيدي (ت 379)، و«تثقيف اللسان» لابن القطاع (ت 515)، و«غلط الضعفاء من الفقهاء» لابن بري (ت 582)، و«تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» للصفدي (ت 764). وقد بدا هذا جلياً في نتاج الزمخشري وابن الشجري وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك وابن هشام. وعبّر عنه أبو حيان النحوي بقوله: «ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين. بل نتبع الدليل»[40]. وما أظنني مغالياً إذا قلت: إن مذاهب دراسة العربية كانت ثلاثة: المذهب البصري، والمذهب الكوفي، ومذهب المحققين الذي اشتهر في بغداد وانداح من بعد في المشرق والمغرب[41].

وما زالت أمواج التحقيق تتعالى في المصنفات العربية حتى عصرنا الحاضر. وحسبك أن ترجع إلى «الجاسوس على القاموس» للشدياق، و«التنبيه على غلط الجاهل والنبيه» لابن كمال باشا، و«لسان غصن البان في انتقاد العربية المعاصرة» لشاكر شقير، و«لغة الجرائد» لإبراهيم اليازجي، و«الدرة السنية في الألفاظ العامية» لحسين فتوح ومحمد علي البدري، و«عثرات الأقلام» في مجلة المجمع العلمي بدمشق، و«عثرات الأفهام» و«عثرات اللسان» لعبد القادر المغربي، و«الغلطات اللغوية» لأسعد داغر، و«أخطاؤنا في الصحف والدواوين» لصلاح الدين الزعبلاوي، و«الأخطاء اللغوية الشائعة» لمحمد علي النجار، و«حول الغلط والفصيح» لأحمد أبي الخضر منسي، و«معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، و«كشف الطرة عن الغرة»[42] للألوسي، و«الأوهام العائرة» و«فتاوى الضياء وأوهامه اللغوية» و«النغم الشجي» و«المعجم المساعد» و«أغلاط اللغويين القدماء» للأب الكرملي، و«اللغة الانتقادية» لمحمد رضا الشبيبي، و«الصبح النذير للمصباح المنير» و«نهج السداد في كلام النقاد» و«قل ولا تقل» و«الأوهام الشائعة» لمصطفى جواد، و«أغلاط الكتّاب» و«نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد» لمحمد بهجة الأثري...

ولا ننسى جهود المؤسسات العلمية المعاصرة، وما بذله كل مجمع لغوي[43] لتحقيق المصطلحات العلمية، وإصلاح اللغة العربية، وتصويب الكتب المدرسية والعامة، ولا سيما ما بذله المجمع العلمي في دمشق والقاهرة وبغداد... من الاهتمام بالدراسات اللغوية المحققة، في جلساته ومنتدياته ومجلته وكتبه التي يصدرها. كما لا ننسى منشورات الجامعات العربية في اللغة والنقد التي يصدرها أساتذتها، وآثار هؤلاء الأساتذة والمحاضرين والمشرفين على البحوث في ثقافة الشباب ومنازعه الاجتهادية المتفتحة.

4 - إن في الدارسين المعاصرين للغة من يعرض عن نزعة التقويم تلك، وينعي عليها انصرافها إلى التمييز بين المستويات اللغوية، وتفضيل لغة على غيرها، أو لهجة على أخرى، ويرى أنه ليس هناك فاضل أو مفضول، لأن كل ما يقوله الناس فهو صحيح[44]. وهذا يعني أن العامية والفصحى، في نظر هؤلاء، لهما قيمة واحدة، وكل منهما صحيحة في مكانها وزمانها، فلا تفاضل ولا تحقيق ولاتقويم. فلم إذاً شغل العلماء بتعقب اللحن والتصحيف والتوليد، وفرض القواعد الحادة التي لا تستطيع الاستمرار[45]، وإلزام العربية أن تكون ساكنة لا تتحرك؟ لقد كان عليهم أن يدرسوا هذه الظواهر في ضوء استعمال أصحابها إياها، واعتبارها تطوراً لغوياً يُقبل منه ما انتشر وعم، فتثبت صوره وأشكاله واتجاهاته، ويموت منه ما تقلص واندثر.

وهذه مسألة تقتضي التمحيص والنظر. وهي في رأيي ذات شقين: أحدهما لا اختلاف فيه[46]. وهو

ضرورة دراسة المتجدّد اللغوي، ورصد قوانينه واتجاهاته في انتشاره واندثاره. والآخر موطن الخلاف والتدقيق. وهو المساواة بين اللهجات واللغات، وجعلها كلها صحيحة جيدة سواء أكانت فصيحة أم كانت عامية.

إن اللغة، كما هو معلوم، ظاهرة اجتماعية لابد من تقويمها ومعرفة مستوياتها، كما تقوّم الأعراف والتقاليد والأديان والأخلاق والآداب والقوانين والدساتير، فيرصد انحرافها واستقامتها وتشوهها، ويحكم على محل بما يستحقه من الاستحسان والاستهجان بمقاييس أهله خاصة، والمقاييس الموضوعية عامة.

والحق أيضاً أن اللغات الإنسانية ليست كلها في مستوى واحد، وإن كانت جميعها تقتضي الاحترام والعناية والدراسة. أليس في الكائنات راق ودني، وفي الناس قدّيسون ومجرمون، وفي البقاع ديار مقدسة ومهالك تُتفادى، وفي العقول صحيح وسقيم، وفي الأخلاق كريم ولئيم، وفي السلوك سوي ومنحرف؟ بل إن في الأنسجة والخلايا ما هو راقٍ عليّ، وفيها ما هو خبيث دنيّ. أفبعد هذا ينكر على اللغات أن يكون بينها تفاضل ومستويات؟

إنها عقدة النقص، يتخبط فيها من لم يستطع إتقان السديد القويم من العربية، ومن لم يفهم مقاصد علماء اللغة حين ميزوا بين قيم اللهجات وحقها في الدرراسة والحياة، ومن ليس له لغة تليدة ذات تاريخ عريق ومجد سحيق، ومن ليس له لغة تحتفظ بقوامها قرناً واحداً، فإذا هو يتصدى لسائر اللغات فينكر عليها حقوقها، ويسلبها تميزها ومكانتها، لتكون لغته الهجينة أو قدراته القاصرة في مصاف السليم والكفيّ. وقد استغل أمثال هذا علم اللغة، وسخروه لغاياتهم الشخصية والقومية والسياسية، فحملوه قسراً على مسايرة نزعاتهم وتحقيق أحلامهم ودغدغة عواطفهم. فلماذا نسير وراءهم في هذا التيه، وننقل مستحضراتهم ومساحيقهم إلى حياتنا اللغوية؟ إننا لا ننكر على لغات العالم واللهجات المحلية وجودها، وحقها في الحياة والدراسة والعناية والتدوين. ولكننا لا نسلم أن تكون كلها في مستوى واحد، من القدرة والنماء والطواعية والحيوية والاستيعاب والخلود، ولا نسمح لها أن تسلبنا حق لغتنا في الكرامة والتقدير.

إننا إزاء لغة القرآن الكريم، لغة اختارها الله - تعالى - لكتابه المقدس، وقال فيها ﴿ إِنَّا نَحنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنّا لهُ لَحافِظُونَ ﴾. إنّ في الأرض بقعة أكرمها الله فكانت كعبة القلوب والأبصار، وفي السنة ليلة فضلها الله فكانت خيراً من ألف شهر، وفي المخلوقات كائناً كرمه الله فسخر له ما في السماوات والأرض، وفي الناس من اختاره الله فكان رسولاً أو نبياً، وفي عالم الكتاب كتباً أنزلها الله فكانت سماوية مقدسة، وإنّ في لغات العالم لغة خصّها الله الكريم فكانت لساناً عربياً مبيناً، حصنها بالنموذج اللغوي الرفيع، تُتلى آياته ليل نهار، ويحفظها الأطفال والشيوخ والشبان بألفاظها وعباراتها وأدائها، على مرّ العصور واختلاف الأصقاع، ويُحتكم إليها في العقيدة والخلق والقانون والمعاملة، وتُستمد منها ضوابط اللغة وقواعدها في المعجم والأصوات والصرف والإعراب والبلاغة، وتُحتذى أساليبها وتعابيرها في ميادين القول والبيان، وصياغة الشعر وفنون الكلام والنتاج الأدبي أو العلمي . . . وبذلك كان النموذج والمعيار والحكم، فما وافق أساليب لغته فصُح وعلا، وما خرج عنها اختلفت درجة صحته. ولهذا كله لدينا في لهجات العرب مستويات ثلاثة: الصحيح والفصيح والأفصح. وما دون ذلك فهو ضعيف، أو رديء، أو عامي سقيم، قد يدّون ويدرس، ولكنه لا يجوز أن يساوى باللسان العربي المبين. وهذا ما كان يقوم به علماء العربية حتى الآن. فهم يطلبون الصواب والحق، ويدفعون الخطأ والخطل والباطل.

ولست ههنا في معرض تقويم مبادىء كل منهم ونتائج أعماله، أكانت موضوعية إيجابية أم كان في بعضها تحكم وأوهام وفساد. إنني أقرر المبدأ الذي انطلقوا منه والغاية التي صبوا إليها، والأصول التي اجتمعوا عليها. أما التفصيلات الجزئية والفردية، والقيمة العلمية أو العملية لتلك الجهود فأدعها للدارسين المخلصين يتتبعونها بالتمحيص والتقويم.

لقد نسي دعاة التسوية العشوائية أن مشكلة الفصاحة ظاهرة شائعة في كثير من اللغات الحية، وأن أكثر الجماعات اللغوية، كالإنكليزية والألمانية والفرنسية، يضم كل منها مستويات لغوية لا مستويين فحسب، والعلماء والأدباء في تلك الجماعات يتحرون المستوى الأمثل في التعبير والكتابة والشعر والمحاضرات[47]. ثم إن علم اللغة يقرّر، فيما يقرّر، تمايز اللغات في بعض قوانينها، وضرورة اكتشاف هذه القوانين في اللغة المعينة من حياتها ومظاهرها وطبيعتها. فلماذا تنسحب قوانين بعض اللغات الأعجمية على لغتنا الحبيبة؟ ولماذا لا تستنبط قوانين العربية من ميادينها؟

والعجيب حقاً أن هؤلاء الدعاة يتهّمون القدماء من النحاة العرب أنهم تناولوا اللغة بالعقلية الأعجمية والمنطق اليوناني، ويلصقون بهم كل نقائص الدراسات اللغوية اليونانية وعيوبها. ثم نراهم الآن يقعون فيما نعوا على القدماء، فيتلمّسون ما يصدر عن الدراسات اللغوية المعاصرة من أحكام في الغرب ليصبوه بحذافيره في ميادين علوم العربية، دون مراعاة لتميز اللغات، وخصوصية كل منها. لقد كان عليهم أن يختبروا الأحكام الجاهزة، ويدرسوا هذه اللغة المتميّزة دراسة واعية ليروا ما يوافقها من تلك الأحكام فيستفيدوا منه في مهماتهم العلمية، وما يناقض خصائصها ليدعوه في موطنه يقوم بوظيفته دون تحكّم واقتسار.

إن أبرز خصائص العربية أنها محافظة، عاشت قروناً بعد قرون، وانتشرت في بقاع بعد بقاع، وهي تلازم قوانينها التعبيرية والمعجمية والإعرابية والصرفية، في مستويات العلوم والآداب. حتى إن شعر الجاهلية مازال يدرس في كل قسم للعربية من جامعة، وإن ما يذاع بالعربية في أقصى المشرق يفهمه عرب المغرب وكل من درس العربية الفصحى، وهذا يعني أن قوانين التطور اللغوية الأعجمية ليست هي نفسها في لغة العرب.

إننا لا ننفي عن لغتنا تلك المظاهر. فالعربية في تطور ونماء، ولكن وفق طبيعتها المحافظة وصبغتها التقليدية. والتطور الذي تعرفه لغةالعرب هو نمو داخلي واضح الاتجاهات، يتولّد ضمن حدود القياس في التعبير، والاشتقاق والتصريف، والنحت والتركيب، والاشتراك والتضاد، والمجاز والترجمة والتعريب. ولو أننا استغللنا طاقات اللغة العربية الكامنة في توليد ما تحدثه بالاشتقاقات الصغير والكبير والأكبر وحدها لكان لدينا ملايين المفردات المعاصرة. فإذا أضفنا إلى ذلك احتمالات الصيغ والأبنية المختلفة والمجاز والاصطلاح كان ما لا يمكن حصره في حدود.

لقد قيل: إن عدة أبنية ألفاظ العربية هي بضعة ملايين[48]. والواقع مخالف جداً لما قيل. فلو اعتمدنا تلك الاشتقاقات وحدها في توليد المفردات في الاسم الثلاثي المجرد وحده، باعتبار الأحرف العربية ثمانية وعشرين، والتقاليب فيه ثلاثة، والأبنية له اثني عشر، لكان لدينا ما يلي:

$263424 = 12 \times 28 \times 28 \times 28$

وفي الاسم الرباعي، مع اعتبار تقاليبه واحتمال أبنيته:

$29503488 = 48 \times 28 \times 28 \times 28 \times 28$

وفي الاسم الخماسي، مع اعتبار تقاليبه واحتمال أبنيته أيضاً:

$28 \times 28 \times 28 \times 28 \times 28 \times 192 = 3304390656$

وهو، كما ترى، يتجاوز الملايين إلى المليارات، مع أنه محدود بالأسماء المجردة فقط. فلو أضفت إلى ذلك ما يحتمله كل من مزيد الثلاثي والرباعي والخماسي، ثم التأنيث والنسبة والتصغير والتثنية والجمع بأنواعه، وما يحتمل الفعلان الثلاثي والرباعي مجرّدين ومزيدين في الماضي والمضارع والأمر والمبني للمعلوم والمبني للمجهول، وما يولده المجاز والاشتراك والتضاد والتضمين والاصطلاح والاستخدام الفني والنحت والتركيب المزجي، ثم أسقطت ما هو متعذر من ذلك أو ثقيل جداً، لتبدّت لك آفاق واسعة يضيق بها الحصر، وهي زاد وفير نختار منه ما يسد حاجاتنا في المعاني المتجددة، والمصطلحات والأسماء الوافدة، فيكون ابنَ العربية الفصحى، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

هذا في حيز المفردات، ولا شك أن ميادين التعبير في التراكيب تكون أوسع مدى. فالفعل الواحد ومصادره ومشتقاته يكون لكل منها معان مختلفة، تبعاً لتعديه مباشرة واعتماده على الحروف. نحو «قال» حين تستخدمه في التركيب متعدياً، أو لازماً ومعه اللام أو الباء أو عن أو في أو على... وقد أحصى بعض النحاة[49] ما تحتمله الصفة المشبهة ومعمولها في نحو «أنت كريم النفس» من صور الإعراب والتعريف والتنكير والإضافة والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع... فكان 14400 صورة تعبيرية، يسقط منها ما يمتنع لغوياً وهو 144 صورة، فيبقى 14256، وهي خاصة بتركيب محدود. فكم يكون لسائر التراكيب في مقتضيات الحياة؟

وقد استفاد رجال اللغة في هذا القرن من طواعية العربية وقدرتها على النماء والعطاء، فولّدوا الكثير الكثير مما يعبر به عن المستجدات الملحة. وحسبك أن تتصفح الكتب والدوريات العربية، في الطب والهندسة والرياضيات والفيزياء والكيمياء والقانون والفلك وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية... لترى ما ولّده العلماء المعاصرون في هذه الميادين من آلاف المفردات والتراكيب، وهو مما يتعذر حصره، وأكثره صحيح فصيح تغيب أحياناً معالم تمييزه من العربي القديم الأصيل. ولو تتبعنا تلك المسيرة بعناية ووضوح وسداد لكان في إطار الفصيح من اللغة كفاية لحاجاتنا في الحياة، واستغناء عن خلط المستويات اللغوية، واستمرار لحل مشكلة الفصاحة في المعجمية العربية.

الحواشي

(1) تهذيب اللغة 6:1 والمعجم العربي ص 232.

(2) تهذيب اللغة 31:1.

(3) جذوة المقتبس ص 47 والبارع ص 64-67. وانظر فهرسة ابن خير ص 354 والتكملة والذيل 371:1 ومجلة عالم الفكر 1: 78 - 100 من المجلد 12.

(4) المزهر 45:1.

(5) المعجم العربي ص 323 - 324.

(6) تهذيب اللغة 1: 6 - 7 و 40 والمعجم العربي ص 333.

(7) المزهر 97:1.

(8) المزهر 1:97.
(9) في اللغة ودراستها ص 86.
(10) منهج التبريزي في شروحه ص 279.
(11) أدب الكاتب ص 6 - 8. وانظر أدب الكتاب للصولي، وأدب الكتاب لابن درستويه.
(12) أدب الكاتب ص 17 و 182 و 238 و 283 و 298 و 300 و 333 و 422.
(13) المعجم العربي ص 102.
(14) درة الغواص ص 22 وفي اللغة ودراستها ص 93.
(15) الفهرست ص 98.
(16) الفهرست ص 115 وكشف الظنون ص 1443.
(17) تهذيب اللغة 1 : 31 - 32 وانباه الرواة 1:107.
(18) تهذيب اللغة 1 : 32 - 40 وانباه الرواة 1 : 107 - 119.
(19) المعجم العربي ص 53 و 64.
(20) التنبيهات ص 69 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 2 :194 والخزانة 1 : 11 - 12.
(21) منهج التبريزي في شروحه ص 297.
(22) تاج العروس 1:3.
(23) منهج التبريزي في شروحه ص 279 - 283.
(24) كشف الظنون ص 108.
(25) الكتاب 1 : 397.
(26) الكتاب 1 : 397 - 398.
(27) مراتب النحويين ص 88 ومعاني القرآن 1 : 300. وانظر الخلاف النحوي ص 37.
(28) الخلاف النحوي ص 49 - 50 وابن عصفور والتصريف ص 142.
(29) المنصف 2:318 والخصائص 1:119.
(30) الخصائص: 1:206 و 3:287.
(31) الكامل ص 323.
(32) المحتسب 1:84.
(33) المحتسب 1:166.
(34) منهج التبريزي في شروحه ص 24 - 27.
(35) المدارس النحوية ص 280 - 281.
(36) مجالس العلماء ص 1 - 4.
(37) الفهرست ص 71 ومعجم الأدباء 11:75. وانظر المعجم العربي ص 297.
(38) الفهرست ص 71. وانظر المعجم العربي ص 297.
(39) المعجم العربي ص 298.
(40) الاقتراح ص 84.
(41) ابن عصفور والتصريف ص 143.
(42) الدراسات اللغوية في العراق ص 93 - 130 والمباحث اللغوية في العراق ص 53 و 105 و 130 - 136.
(43) المباحث اللغوية في العراق ص 84 - 85.
(44) نظريات في اللغة ص 47 - 53.

(45) في اللغة ودراستها ص 90 - 155.

(46) نقول هذا، وإن كان بعض المتطرفين، ممن تأثر المدرسة اللغوية الأمريكية، قد غالوا جداً، فزعموا أن العربية الفصحى غير واقعية، وما يدرس منها مصنوع مزور، وأن الجدير بالبحث هو اللهجات العامية المحلية، لأنها نماذج حية واقعية. العربية الفصحى ص 8 من مقدمة المترجم.

(47) علم اللغة العربية ص 18.

(48) تاج العروس 1: 6 - 7.

(49) التصريح على التوضيح 2 : 85 - 86.

المصادر والمراجع

ابن عصفور والتصريف	فخر الدين قباوة	دار الأصمعي بحلب 1971
أدب الكاتب	ابن قتيبة	مطبعة السعادة بالقاهرة 1963
أدب الكتاب	ابن درستويه	بيروت 1921
أدب الكتاب	الصولي	المطبعة السلفية بالقاهرة 1341
الاقتراح	السيوطي	حيدر آباد 1359
إنباه الرواة	القفطي	القاهرة 1950
البارع	أبو علي القالي	بيروت 1975
تاج العروس	الزبيدي	المطبعة الخيرية بالقاهرة 1306
تاريخ الأدب العربي	بروكلمان	دار المعارف بالقاهرة
التصريح على التوضيح	الأزهري	القاهرة
التكملة والذيل والصلة	الصغاني	دار الكتب بالقاهرة 1970
التنبيهات على أغاليط الرواة	علي بن حمزة	دار المعارف بالقاهرة
تهذيب اللغة	الأزهري	القاهرة 1964
جذوة المقتبس	محمد بن فتوح الحميدي	مطبعة السعادة بالقاهرة
خزانة الأدب	البغدادي	المطبعة الميرية بالقاهرة 1299
الخصائص	ابن جني	القاهرة 1952
الخلاف النحوي	محمد خير الحلواني	دار القلم العربي بحلب 1974
الدراسات اللغوية في العراق	عبد الجبار جعفر القزاز	بغداد
درة الغواص	الحريري	مطبعة الجوائب 1299
العربية الفصحى	هنري فليش	بيروت 1983
علم اللغة العربية	محمد فهمي حجازي	الكويت 1973.
الفهرست	ابن النديم	مطبعة الاستقامة بالقاهرة
فهرسة ابن خير	ابن خير الإشبيلي	مكتبة المثنى ببغداد 1963
في اللغة ودراستها	محمد عيد	عالم الكتب بالقاهرة 1974
الكامل	المبرد	القاهرة 1936
الكتاب	سيبويه	القاهرة 1317

كشف الظنون	الحاج خليفة	إستانبول 1341
المباحث اللغوية في العراق	مصطفى جواد	القاهرة 1955
مجالس العلماء	الزجاجي	الكويت 1962
مجلة عالم الفكر		وزارة الإعلام بالكويت
المحتسب	ابن جنى	القاهرة 1954
المدارس النحوية	شوقي ضيف	القاهرة 1968
مراتب النحويين	أبو الطيب اللغوي	القاهرة 1955
المزهر	السيوطي	مطبعة صبيح بالقاهرة
معاني القرآن	الفراء	القاهرة 1955
معجم الأدباء	ياقوت الحموي	القاهرة 1936
المعجم العربي	حسين نصار	القاهرة 1956
منهج التبريزي في شروحه	فخر الدين قباوة	المكتبة العربية بحلب 1975
المنصف	ابن جني	القاهرة 1954
نظريات في اللغة	أنيس فريحة	بيروت 1973